الكيان الصهيوني يحارب الفلسطينيين بسلاح المياه

17-12-2003

وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أن 85 % من المياه الموجودة في الخزان الجوفي في الضفة الغربية تستغل من قبل إسرائيل، وهذه الكمية تعادل ما بين 500- 600 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى ما تضخه من مياه قطاع غزة وتقدر بـ 50 مليون متر مكعب، وهذه الكميات تغطي أكثر من 25% من احتياجات إسرائيل المائية، كما تشير ال

بقلم وسام عفيفة

لم يكتف الإسرائيليون باحتلال أرض فلسطين، وإنما عملوا أيضا على الاستيلاء على ثرواتها الطبيعية وعلى رأسها المياه، ويمثل اغتصاب الإسرائيليين لموارد المياه الفلسطينية حلقة من حلقات الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، وذلك بسبب محدودية الموارد المائية في فلسطين وإصرار إسرائيل على استنزاف هذه المصادر بشكل متسارع، كما أن سلوك الاحتلال الإسرائيلي في انتهاك الحقوق المائية للفلسطينيين وخاصة استنزاف مصادر المياه لم يقف عند حد، بل تعداه إلى تدمير المصادر المائية رغم ندرتها وردم العديد من الآبار مما أسفر عن تفاقم أزمة مياه الشرب ومياه الري. وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أن 85 % من المياه الموجودة في الخزان الجوفي في الضفة الغربية تستغل من قبل إسرائيل، وهذه الكمية تعادل ما بين 500- 600 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى ما تضخه من مياه قطاع غزة وتقدر بـ 50 مليون متر مكعب، وهذه الكميات تغطي أكثر من 25% من احتياجات إسرائيل المائية، كما تشير الدراسات إلى أن 70% من المستوطنات الإسرائيلية تقع على حوض الخزان الشرقي في الضفة الغربية و 45% من مجموع المستوطنات تقع على مناطق حساسة جدا بالنسبة لتغذية الخزان الجوفي الجبلي في الضفة الغربية بالإضافة إلى ما تستهلكه إسرائيل من المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية وكذلك موارد حوض نهر

الأردن.
قضية المياه في الأراضي الفلسطينية من القضايا الشائكة, إذ إنها تشكل محور صراع جدي بين الفلسطينيين و الإسرائيليين, وقد طرح هذا الملف في جميع جولات التفاوض التي جرت بين الطرفين منذ بداية مسيرة المفاوضات في أوسلو عام 93.
الفلسطينيون كان لديهم اعتقاد دائم بان الإسرائيليين يسيطرون على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية و قطاع غزة, وأنها عبر عمليات الاستيطان المستمرة وحفر الآبار حرمت ملايين الفلسطينيين من التمتع بالمياه سواء للاستخدام المنزلي أو لأغراض الزراعة، وهناك شواهد كثيرة تدل على السيطرة الإسرائيلية بشكل شبه كامل على مصادر المياه التي تقع في الأراضي الفلسطينية. فإسرائيل تستهلك المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بإفراط دون مراعاة للتوازن المائي بين التغذية السنوية والاستهلاك السنوي، كما تستخدم إسرائيل 85% من المياه في الخزان الجوفي في الضفة الغربية، وهو ما يعادل 483 مليون متر مكعب إضافة إلى 10 ملايين أخرى من مياه قطاع غزة. وتغطي هذه الكميات 25% من احتياجات إسرائيل المائية. وتشير دراسات سلطة المياه الفلسطينية إلى أن مياه المخزون الجوفي في قطاع غزة تناقصت إلى 800 مليون متر مكعب سنة 1995، بعد أن كان المخزون يبلغ 1200 مليون متر مكعب سنة 1975. ويتوقع أن تنضب مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة سنة 2010.
وأفادت سلطة المياه في إحدى الدراسات الصادرة عنها بأن هناك انعدام للتوازن المائي بسبب زيادة كمية المياه المضخة من الخزان الجوفي التي تصل إلى 130 مليون متر مكعب، في مقابل 80 مليونا، هي كمية مياه التغذية السنوية، ويصل معدل

التناقص السنوي إلى 2,5%.
* سدود لحجز المياه
من جهته قال الباحث في مركز المعلومات الوطني الفلسطيني أكرم أبو عمرو، إن الاحتلال الإسرائيلي منذ البداية وضع القيود على استغلال الفلسطينيين لحقوقهم المائية في قطاع غزة والضفة الغربية، كما قيد حفر الآبار الزراعية، ومنح لنفسه الحق في حفر العديد من الآبار داخل المستوطنات.
وألمح أبو عمرو إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية على المياه الفلسطينية لم تقتصر على أعمال التدمير للمنشآت المائية بل إنها قامت بانتهاك ما تم الاتفاق عليه في أوسلو، حيث قدر ما في مخزون الخزان الجوفي الفلسطيني بـ 734 مليون متر مكعب وحدد نصيب الفلسطينيين بـ 235 مليون متر مكعب أي ما نسبته 32% من كمية المياه.
وأشار مستشار رئيس سلطة المياه م. حسن السردي، إلى أن إسرائيل تعمد إلى إتباع سياسات تقوم من خلالها بالسيطرة على المياه في الأراضي الفلسطينية، من ضمنها حفر الآبار بطول خط الهدنة مع قطاع غزة، وبناء السدود لحجز المياه عن أودية القطاع الثلاثة، وحفر عشرات الآبار في المستوطنات اليهودية عدا عن الطرح الإسرائيلي للمياه كسلعة اقتصادية تباع وتشترى، والتوسع الاستيطاني على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية.
وأوضح السردي أن الاحتلال الإسرائيلي عمد إلى السيطرة على المياه بحيث يعادل متوسط مياه الشرب للفرد الفلسطيني 35 مليون متر مكعب في حين يستغل الإسرائيلي حوالي 105 مليون متر مكعب، في الوقت الذي يبلغ فيه إجمالي حصة الفرد الفلسطيني من كل القطاعات 93مليون متر مكعب

والإسرائيلي 344 مليون متر مكعب.
ومن جانبه أشار نائب مساعد المدير العام للتربة والمياه في وزارة الزراعة م. حسن أبو عيطة، إلى أن قطاع غزة يعاني من حصار مائي جغرافي واحتلالي على حد سواء، إذ يحدَ القطاع من جهة الغرب البحر الأبيض المتوسط، كما عمد الاحتلال على تضييق المصادر المائية في القطاع فقام بحفر 178 بئراً في رفح سيناء جنوبي القطاع، كما حفر 13 بئراً أخرى شرقي غزة داخل الخط الأخضر من بيت حانون إلى الشمال من بلدة خزاعة و 25 بئراً على طول الشريط الحدودي من البحر إلى الشرق داخل الخط الأخضر.
* اعتداءات على قطاع المياه :
وفي استعراضه لأشكال الاعتداءات الإسرائيلية وأضرارها المباشرة على قطاع المياه، قال أبو عيطة: إن الاحتلال أقدم على مر السنوات الثلاث الماضية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من أيلول 2000 حتى الحادي والثلاثين من آب 2003 على تدمير 236 بئراً، منها 226 بئراً في قطاع غزة بخسارة مالية مباشرة 5,650,000 دولار و 10 آبار في محافظات الضفة الغربية بخسارة إجمالية مباشرة 500 ألف دولار وتجريف 16123 شبكة ري وتدمير 849 بركة مياه وتدمير 405617 خط مياه. يشار هنا أنه على الرغم من أن مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي للفلسطينيين تصل إلى 15% إلا أن نسبة الأراضي المروية لا تتعدى 10% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، ويعود السبب في ذلك إلى شح المياه المتاحة للفلسطينيين لأغراض الري. فيبلغ مجمل استهلاك المياه المستخدمة للري في الضفة الغربية حوالي 89 مليون م 3 وحوالي 70 مليون م 3 في قطاع غزة، الأمر الذي

أدى إلى انخفاض نسبة الأراضي المروية فيها مقارنة بالدول المجاورة.

* رفح قصة حرمان:

تعد مدينة رفح التي تقع في أقصى جنوب قطاع غزة من الشواهد الرئيسة على صراع مصادر المياه في قطاع غزة, فهذه المدينة تعد في نظر رئيس البلدية سعيد زعرب من المناطق الفقيرة إلى المياه, و يقول إن سلطات الاحتلال سيطرت على جميع مصادر المياه في المدينة وتمنع الأهالي أو البلدية من حفر الآبار, ومن ثم يضطر الأهالي إلى شراء المياه من شركة "مكوروت" الإسرائيلية, لذلك يعلق زعرب ساخرا "إنهم يسرقون مياهنا ثم يبيعونها لنا ..إنه أغرب شيء في العالم !!".

وبحسب إحصاءات البلدية فانه يوجد في رفح 188 بئراً, عدد الآبار للاستخدام المنزلي 7 آبار وكمية الضخ 4553453 مترا مكعبا. عدد الآبار للاستخدام الزراعي 161 بئراً وكمية الضخ 13 مليون متر مكعب.

. ويقول المهندس أشرف غنيم مسئول قسم المياه في بلدية رفح "إن المستوطنات اليهودية في رفح تسيطر على معظم مصادر المياه مما يحرم آلاف المواطنين من الحصول على حقهم في المياه", ويشير غنيم إلى أن اتفاقات أوسلو التي وقعت في العام 93 منعت الفلسطينيين من الاطلاع على إدارة الإسرائيليين لمصادر المياه التي تقع في الأراضي الفلسطينية, وقال "قبل توقيع الاتفاقات كنا نعرف بان إسرائيل حفرت في رفح 16 بئرا لكننا الآن لا نعرف بتاتا ما يجري, ونعتقد أن المستوطنين حفروا آبارا كثيرة", وأكد غنيم أن المستوطنات اليهودية في رفح سحبت معظم المياه التي تصلها من جبال

الضفة الغربية عبر حفر آبار ووضع ما يسمى "بمصائد مياه"(وهي عبارة عن آبار استراتيجية عميقة جدا قطرها كبير وتشغلها محركات كبيرة) والتي تقوم بشفط المياه من الأرض قبل وصولها إلى المناطق الفلسطينية .
سرقة الاحتلال للمياه الفلسطينية لا يقتصر على مياه رفح فقط، ففي كل مكان أيضاً يوجد به مستوطنة يستغلها الإسرائيليون كوكر لنشاطاتهم الهادفة لسرقة الثروة الفلسطينية بكافة الطرق المتاحة ومنها المياه، ففي مدينة خان يونس المجاورة لرفح والتي تحيط بها المستوطنات الإسرائيلية من كل مكان، قام الإسرائيليون - حسب قول مسعود العبادلة مسئول ملف الاستيطان بالمدينة- باستنزاف الموارد المائية الفلسطينية حيث تشكل المياه ثاني الموارد الطبيعية بعد الأرض والتي عمل الإسرائيليون على السيطرة عليها والتحكم بها، وإمعانا من السلطات الإسرائيلية في الاستيلاء على المياه في قطاع غزة، قامت ببناء وإقامة المستوطنات الإسرائيلية في الجزء الأفضل مائياً من الناحيتين الكمية والنوعية في منطقة المواصي جنوب قطاع غزة. حيث حفرت 35 بئراً ارتوازية في المنطقة لاستغلال المياه، منها 24 بئراً في المستوطنات الإسرائيلية في خان يونس، ويسحب المستوطنون منها حوالي ستة ملايين متر مكعب سنوياً ويتم تجميع المياه في خزانات ضخمة في مستوطنة نيتسر حزاني التي تقع شمال المستوطنات ومن ثم يتم ضخها إلى إسرائيل.
و تقول سلطة المياه: إن المياه التي تحولها مصائد المياه أو من خلال عمليات الحفر توجه إلى داخل إسرائيل أو إلى منطقة النقب لاستصلاحها, وقال مسئولون في سلطة المياه: إن الغريب أن المياه التي تسرق من قطاع غزة و تحول إلى

إسرائيل تصبح من ملكية شركة "مكوروت" الإسرائيلية التي تقوم ببيع المياه للفلسطينيين!.
ويقول المهندس غنيم "نحن في رفح لا نشتري من شركة "مكوروت" ونعتمد على آبارنا, لكن هناك مناطق كثيرة في القطاع تشتري المياه من الشركة الإسرائيلية. غير أن المهندس غنيم لا يستبعد أن يأتي يوم "نضطر فيه لشراء المياه لان منسوب المياه في الحوض الجوفي عندنا اخذ يتناقص", وتقول دراسة صدرت عن بلدية رفح : لو استمر شح الأمطار فان مخزون المياه لن يكفي لأكثر من عشر سنوات.
و يقول رئيس البلدية سعيد زعرب: انه في الوقت الذي تخصص فيه 70 لترا من المياه للفرد الفلسطيني، فإن المستوطن اليهودي يحصل في المقابل على 300 لتر, وفي تل أبيب -على سبيل المثال -250 لترا للفرد..
* الملوحة :
هناك مشكلة أخرى, فضلا عن نقص المياه، وهو ضعف جودة المياه وزيادة ملوحتها,. فاستنزاف الآبار أدى إلى تسرب مياه جوفية شديدة الملوحة للمياه الجوفية العذبة في الضفة الغربية، وذلك من خلال التصدعات والشقوق الكبيرة كي تسد الفراغ الذي أحدثه الضخ من الأحواض المائية. أما في قطاع غزة فتتسرب مياه البحر لتملأ الفراغ الحاصل في حوض المياه الجوفية في القطاع.
وارتفعت نسبة الأملاح في مياه نهر الأردن الذي يعد المصدر الأساسي المغذي للضفة الغربية وآبارها الجوفية لتصل إلى 5000 جزء في المليون، علما بأن الموصى به دوليا هو 250 جزءًا في المليون.
وأشارت دراسة لمعهد الأبحاث التطبيقية برام الله حول مصادر

المياه والزراعة في الضفة الغربية، أن ما يقرب من 27% من مياه الضفة تزيد فيها نسبة الأملاح عن النسبة الموصى بها دوليا وهي 250 ملجم/لتر، وتتركز هذه الكمية في مياه الحوض الشرقي للضفة. في قطاع غزة حيث تبدو المشكلة بصورة جلية أكثر، تشير دراسة سلطة المياه الفلسطينية إلى أن 85% من مياه آبار القطاع غير صالحة للشرب، حيث وصل معدل الأملاح فيها إلى 1000 ملجم/لتر.

أما النترات التي تنتج عن طريق تسرب المياه العادمة والغائطات القولونية وتحلل الكائنات الحية والمواد العضوية والأسمدة، فتشير دراسات سلطة المياه الفلسطينية إلى أن 50% من آبار الضفة الغربية ملوثة بالغائطات القولونية، وأن 27% فقط من العينات التي أُخذت من آبار الضفة غير ملوثة، وتقع في منطقتي طولكرم وقلقيلية. وأثبتت الدراسات أن 14% من عينات آبار الضفة تحتوي على كمية أكبر من 50 ملجم/لتر، وهو الحد الأعلى الموصى به من قبل منظمات الصحة العالمية.

وفي قطاع غزة وصلت نسبة النترات إلى عشرات أضعاف الموصى به دوليا، وتتزايد هذه المعدلات في المناطق المكتظة بالسكان والمناطق الزراعية؛ بسبب تسرب مياه الصرف الصحي عبر الحفر الامتصاصية المنتشرة لتصريفها، وكذلك الإفراط في استخدام مبيدات الآفات الزراعية والمخصبات الزراعية، فالخزان الجوفي الساحلي في القطاع هو المصدر الوحيد للمياه وتقدر كميته المتجددة بين 50 - 70 مليون م 3، في حين يتم استخراج اكثر من 120 مليون م 3 من هذا الخزان مما أدى إلى استنزاف الحوض المائي الأمر الذي أدى إلى تسرب مياه البحر المالحة، وتدهور نوعية المياه بحيث وصل

تركيز الأملاح في بعض الآبار إلى 1500 جزء في المليون. ويضع الفلسطينيون اللوم على الإسرائيليين في تدهور وضع المياه في قطاع غزة وذلك بسبب إقامة السدود على وادي غزة وتحويل مياه الأمطار التي تمر في الوادي إلى مناطق داخل إسرائيل مع العلم أن هذه المياه من أهم المصادر لتغذية حوض غزة المائي. كما وتقوم إسرائيل بتصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي في وادي غزة تصل إلى 30 ألف متر مكعب يوميا مما أدى إلى تلوث الوادي وانتشار الرائحة الكريهة والبعوض.